السوق الإسلامية المشتركة.. الحلم والواقع

القاهرة: خاص «الثورة»

● الوحدة الإسلامية حلم منشود ويتمناه كل مسلم وعربي ويسعى البعض إلى تحقيقه .. والوحدة الإسلامية تقتضي التواجد والتكامل في السياسات والإتجاهات بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية وإن كان الاقتصاد أكثر فاعلية وهذا ما أجمع عليه الخبراء لأنه العامل الأول المرشح لتحقيق الحلم الإسلامي والتكامل بين دول العالم الإسلامي المنتشرة المترامي الأطراف والتي تزيد عن ٥٨ دولة يشكل اقتصادها جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي فإذا أحسن استغلال اقتصاديات هذه الدول لصالح الوحدة الإسلامية لساهم ذلك بقدر كبير في تحقيق هذه السوق الإسلامية المشتركة.

د.محمد عبد الحليم عمر: العالم الإسلامي لديه كل المقومات للوحدة!

د.أحمد جويلي: لابد من توفر الإرادة السياسية!

تلك الوحدة التي يتمناها الجميع لن تتحقق إلا إذا سبقها تنسيق اقتصادي وتكامل تجاري بين دول تلك الوحدة وإذا كان من الصعب تحقيق الإرادة السياسية الواحدة لدول العالم الإسلامي في ظل الظروف والخلافات بين الدول الإسلامية.

ويرى علماء وأساتذة الاقتصاد الإسلامي أن التبادل التجاري بين الدول الإسلامية ضرورة ملحة للعالم الإسلامي وأنها من الأمور التي ألزم الدين الإسلامي المسلمين على العمل بها لكون ذلك يمثل نوعا من أنواع التكافل الاجتماعي بين الدول الإسلامية كما أن هذا التبادل التجاري يخلق نوعا من أنواع الوحدة والإتحاد وهذا أوجبه الشرع الحنيف وأوصى به وأوضح أن قوة هذه الأمة تنبع من وحدتها والقرآن الكريم جاء فيه ما يذكر على ضرورة الوحدة «إنما هذه أمتكم أمة واحدة» وقوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا».

وفي الحديث والسنة مايدل على أن المؤمنين والمسلمين يمثلون في إتحادهم هيكل الجسد الواحد ولما كان الاقتصاد هو القوة التي تتحكم بمصائر الدول المسيطرة عليها في الساحة الدولية لذا كان لابد أن يكون هناك سوق إسلامية وتبادل تجاري فعال بين الدول الإسلامية والعربية في هذه المرحلة التي تمر بها أمتنا وهي مثقلة بالمحن والاضطرابات الفكرية والسياسية والاقتصادية والتي هي نتاج بعد نا عن هويتنا الإسلامية، فكان لابد في ظل تلك الظروف من تلاحم الدول الإسلامية وإعادة النظر في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية المبنية على أسس إسلامية حتى لاتتفكك وتنهار قوتنا ونستطيع الخروج من النفق المظلم الذي ادخلنا فيه بغرض السيطرة على سيادتنا وقدراتنا.

وعن حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية يقول د.محمد عبد الحليم عمر - مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر: إن هناك مأساة حقيقية يؤكدها حجم التبادل التجاري بين الدول الإسلامية حيث بلغ حوالي٨٪ في حين يبلغ حجم التبادل بين الدول الإسلامية والدول الغربية ٩٢٪ وهذا يعد واقعا مؤسفا لأن الجزء الأكبر من اقتصاديات دول العالم الإسلامي يصب في نهر الاقتصاد الغربي ويقوي منابعه ويضمن استقرار أركانه وثبات موارده لينعكس بذلك سلبيا على الاقتصاد الإسلامي فمن الواضح أن أثر التعاملات الاقتصادية لدول العالم الإسلامي مع دول أوروبا وأمريكا بل أن الأمر يصل إلى درجة التعجب عندما نرى سلعا من إنتاج العالم الإسلامي تصدر إلى دول غربية وتعود إلى دول إسلامية مرة أخرى عن طريق صادرات هذه الدول الخارجية وهذا واقعنا المؤسف الذي تنصب فيه خبراتها إلى الغير، مشيرا إلى أن الوحدة الإسلامية لن تتحقق إلى إذا سبقها تنسيق اقتصادي وتكامل تجاري بين دول العالم الإسلامي مؤكداً أن العالم الإسلامي يمتلك مقومات تلك الوحدة من رؤوس أموال وأسواق تجارية ولكن تنقصه الإرادة السياسية لتفعيل دور هذه المقومات.

الاكتفاء الذاتي

ويقول د. أحمد جويلي -أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: إن الوحدة الاقتصادية تقتضي أن تكون هناك زيادة في جانب آخر لدى دولة وأخرى بحيث يقوم التكامل بشكل تبادلي على سياسة منسقة متفق عليها بين الدول، وهذا متوفر في عالمنا الإسلامي، فالعالم الإسلامي لديه من الإمكانيات والمقومات التي إذا استغلت بشكل إيجابي لحققنا الاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى الغير، وهذه المقومات تتمثل في الأيدي العاملة والرقعة الزراعية وما لدينا من احتياطي بترولي حيث أن العالم الإسلامي يصل تعداد سكانه إلى مليار و٣٠٠مليون نسمة بتوزيع سكان متفاوت الدرجات وهناك دول لديها فائض في العمالة وبالتالي معدل البطالة مرتفع وأن هناك دولا تعاني من نقص العمالة ولكننا للأسف نجدها تستوردها من دول غير إسلامية بما تحمله من قيم شفافية مدمرة لمجتمعنا الإسلامي لإنهم ينقلون للأجيال الجديدة ثقافات وعادات غريبة عن إسلامنا وعرفنا، ويرى أن العالم الإسلامي يتميز جغرافياً بالإتصال والترابط من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق بشكل يسهل معه عملية الانتقال من مكان إلى آخر فالعالم الإسلامي يشغل حوالي ٢٠٪ من مساحة العالم وهذا الموقع متنوع جغرافياً ويصحبه تنوع مناخي يسمح بإنتاج وزراعة كافة السلع الزراعية وما تحتاجه الصناعات المختلفة ولكن للأسف الشديد لا يستغل من مساحة الأراضي الزراعية بالعالم الإسلامي سوي ١٤٪ فقط وهذا راجع إلى نقص الاستثمارات أونقص الأيدي العاملة كما أن دولة مثل السودان أرضها كلها ذات خصوبة عالية ولكنه لايزرع منها سوى ١٥٪ فقط رغم وفرة المياه مؤكداً على أن الأرض السودانية لو تم استغلالها فإنها تحقق للعالم الإسلامي إكتفاءً ذاتياً من الغذاء وهذا يساعد على معالجة الفجوة الغذائية التي يعاني منها عالمنا الإسلامي والتي تزيد عن ٧٠٪ لأن ما ينتجه العالم الإسلامي يمثل فقط ٣٠٪ من احتياجاته الغذائية كما أن هناك إحدى المقومات التي لم تستغل لصالحنا حتى الآن وهي مايملكه العالم الإسلامي من احتياطي للبترول بمعدل ٤٠٪ من الاحتياطي العالمي.

إن العالم الإسلامي يملك أهم مقومات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وهي رؤوس الأموال والتي تعد من أهم المقومات التي يمتلكها العالم الإسلامي فلدى بلدان العالم الإسلامي «تريليون و ٤٠٠ مليار دولار تستثمر في الخارج بينما ما تتبادله داخليا لايمثل سوى ١٠٪ بمعدل» ١٠٠مليار دولار والباقي مستثمر في دول الغرب يسهم في تقوية الاقتصاديات الغربية بينما يعاني عالمنا الإسلامي من حالة فقر حادة تكاد أن تهلكه، فلدينا إذن الإمكانيات والمقومات ولكن ينقصنا منفعتها لنا!

المنهج الاسلامي أما عن بداية العمل الإسلامي المشترك بين الدول الإسلامية فيقول د.عبد العزيز حجازي -رئيس مجلس الوزراء الأسبق: إن بداية العمل الإسلامي كان في عام ١٩٦٩ بعد حادث إحراق المسجد الأقصى وكان عبارة عن مؤتمر قمة إسلامي عقد في الرباط بالمغرب العربي وتم التوصية بإنشاء مؤسسات التكامل والتي مازالت تعمل حتى الآن مثل البنك الإسلامي للتنمية والعالم الإسلامي لديه المؤسسات التكاملية المشتركة ولديه النوايا الطيبة ولكن لم يتحول هذا أو ذاك إلى واقع عملي يتم فيه التبادل الاقتصادي بين دول العالمين العربي والإسلامي.

ويشير د.حجازي: إلى ضرورة تطبيق المنهج الإسلامي والعمل به في الاقتصاد وتطبيق مبادئه وقواعده فالحل الوحيد لحل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم الإسلامي هو اتباع تطبيق المنهج الإسلامي في حياتنا اليومية ولابد أن تقوم الدول الإسلامية بالتعاون التجاري فيما بينها وذلك عن طريق التبادل التجاري للسلع والخدمات حتى يتسنى لهذه الدول التغلب على مشاكلها وعلى ما تعانيه من فقر وقهر وعلى القادة أن يزيلوا معوقات التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي لأن هذه المعوقات السياسية في الأصل هي المانع الوحيد لعدم قيام وحدة إسلامية حقيقية تعيد للإسلام والمسلمين عزتهم ومكانتهم وأنا على يقين من أن الأمة الإسلامية مازالت بعافية وصحة وقادرة على النهوض والوقوف والتحدي والمنافسة فهذه الأمة هي خير أمة أخرجت للناس بشرط أن يعودوا إلى منهجهم القويم ويعملون على نصرة دينهم وتقوية بنيانهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال التبادل التجاري الذي يولد بطبيعته الوحدة الاقتصادية وهذه بدورها تولد الوحدة السياسية وبذلك يصبح العالم الإسلامي قوي دولياً يعيد للبشرية والإنسانية وزنها واستقرارها المفقود.

رأي اقتصادي

دور الاصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات

د/أحمد اسماعيل البواب

■.. تطمح بلادنا إلى الانتقال من مرحلة طريق النمو إلى مرحلة التقدم على جميع الاصعدة وطموحها مشروع في ظل توجهات سليمة مبنية على دراسة عميقة وبفضل ما حققته من منجزات سياسية واجتماعية واقتصادية وفرت لها الارضية الخصبة لمثل هذا الطموح يضاف إلى ذلك اعتمادها على ثروتها البشرية الهائلة ومناخ الاستثمار لديها وعلى ايمان البلدان الشقيقة والصديقة بانها بلد متميز زاخر بالفرص ويمكن التعامل معه باطمئنان فاليمن اصبح واحة للمستثمرين وما تحقق بات كافياً لجذب الاستثمارات ففي السنوات الماضية والحالية خاصة بعد تحقيق الوحدة المباركة اتخذت اليمن الكثير من الاجراءات وقدمت العديد من الحوافز للمستثمرين بدءاً من الاصلاحات الاقتصادية ودعم البنية الاساسية والتكوين المهني وصولاً إلى التأهيل الشامل للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية وخصوصاً الصناعية كل ذلك رفع من امكاناتها على استقطاب الاستثمارات وتحسين المناخ الاستثماري وانفتحت آفاق جديدة لرجال الاعمال المحليين والعرب والاجانب لتوظيف رؤوس اموالهم في بلادنا.

والاصلاحات متواصلة في اليمن فالدخول في مرحلة التقدم والوصول إلى اقتصاد عصري يتماشى مع شركاء اليمن في العالم يتطلب قيام جهاز مصرفي متطور يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الاهداف المنشودة وهذا ماتنبهت إليه بلادنا فعمدت إلى اجراء عملية إعادة هيكلية شاملة في القطاع المصرفي تنتج عنها تحقيق التوازنات المالية لدى المصارف والوصول إلى مقاييس السلامة المتعارف عليها وباتت المصارف قادرة على لعب دور أساسي في تمويل القطاعات الاقتصادية وتقديم خدمات متطورة مماثلة للخدمات التي تقدمها المصارف الدولية.

ونتيجة لهذه الاصلاحات وبعد اعطاء المصارف في بلادنا المزيد من الحرية في ممارسة نشاطها وخصوصاً الائتماني بات الجهاز المصرفي اليمني متمتعاً بمرونة كبيرة لتلبية حاجات السوق وفي الوقت نفسه محمياً بوجود ضوابط ومعايير تدعم ثقة المستثمرين والمودعين بالمصارف وتزيد من متانتها وسلامتها وتشير المعطيات إلى أن المصارف التجارية والإسلامية في بلادنا خاصة بعد توحيد لحمة الوطن وانجازه العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية سجلت نتائج إيجابية وتحقيق ربحية جيدة ونسبة عائد مرتفعة بالإضافة إلى استكمال اصلاحاتها المصرفية وهذا يعود بفضل وتوجيهات قيادتنا السياسية الحكيمة برعامة ابن اليمن البار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح ..

والله من وراء القصد

إقرار نتائج البحث الاجتماعي للعام ٢٠٠٤م وسياسات صندوق الرعاية الاجتماعية للعام القادم

كتب/ منصور شايع

أقر مجلس إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية في اجتماعه أمس برئاسة الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي وزير الشئون الاجتماعية والعمل- رئيس مجلس الإدارة أقر نتائج البحث الاجتماعي للعام ٢٠٠٤م، لعدد مائة ألف حالة، وكذا الموافقة على صرف مستحقات هذه الحالات للستة الأشهر الماضية من يوليو وحتى نهاية ديسمبر الجاري ٢٠٠٤م.

وأوضح الأخ منصور حسين الفياضي المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية أن الاجتماع أقر أيضاً السياسات الجديدة الذي ستتبعها الصندوق ابتداءً من العام القادم ٢٠٠٥م حول السياسات التي تم وضعها من قبل قيادة الصندوق وبمساعدة من قبل المشروع الأوروبي الداعم للصندوق.

كما استعرض ما تم عمله في مجال تأهيل وتدريب المستفيدين خلال العام الماضي وأقر التوسع في مجال التدريب والتأهيل خلال العام ٢٠٠٥م، والبحث عن آلية جديدة ومصادر تمويل جديدة لتدريب وتأهيل المستفيدين، مشيراً إلى أن الصندوق لديه خطة لبحث ١٠٠ ألف حالة جديدة بعد إقرار الموازنة ثم يتم البدء بتوزيعها على المحافظات، كما وقف الاجتماع الذي عقد بحضور أعضاء مجلس إدارة الصندوق أمام محضر اجتماعه السابق ووافق عليه، وكذا أمام نتائج اجتماعاته السابقة وما تم تنفيذه .

استعراض المشاريع الخدمية بحجة

■.. حجه /سبا

استعرض المجلس المحلي بمحافظة حجة في اجتماعه أمس برئاسة الاخ /محمد عبدالله الحرازي محافظ المحافظة٠

عدد من التقارير المرفوعة من الوحدة الهندسية للمجلس والخاصة بمشاريع السلطة المحلية المنفذة والجاري تنفيذها والمتعثرة في عموم مديريات المحافظة خلال الاعوام الثلاثة واستمع الاجتماع الذي حضره الاخ / محمد احمد النجدي أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة٠ الى تقرير من مدير مكتب التربية والتعليم حول سير تنفيذ المشاريع التربوية التي مولها مشروع تطوير التعليم الاساسي المسار السريع خلال العام الحالي ٢٠٠٤م٠

وعددها ٢٢ مدرسة اساسية بتكلفة ٩٩٠ الف دولار وكذا الية تنفيذ المشروعات الصغيرة التي يتبناها المشروع ضمن خطته المستقبلية للعام ٢٠٠٥م٠

في مجال التعليم الاساسي وتعليم الفتاه الريفية٠

وعددها ٣٠ مشروعا بتكلفة ٧٥٠ الف دولار٠٠ كما استعرض التقرير كذلك مستوى توزيع التخصصات الجامعية التي تم توظيفهم موخرا على المنشات التعليمية بالمديريات٠

١٥٠ شركة تشارك في المهرجان الاستهلاكي الدولي بالكويت

■..الكويت / شينخوا /

اعلنت شركة معرض الكويت الدولي امس ان اكثر من ١٥٠ شركة ومؤسسة محلية واجنبية اكدت مشاركتها في المهرجان الاستهلاكي الدولي الاول خلال الفترة من ١٩ فبراير الحالى حتى اول مارس المقبل .

وقال مسؤول شركة المعرض حسين الرفاعي في بيان صحفي اصدره امس ان المهرجان سيكون الاضخم على الصعيد المحلي بمشاركة شركات من الهند وباكستان ومصر وسوريا وستخصص له اربع صالات عرض .

واضاف الرفاعي ان الشركات المشاركة ستستعرض منتجاتها من الملابس والاحذية والمواد الغذائية والحلويات والتحف والمطررات والاكسسوارات النسائية والمنزلية والعطور بانواعها وادوات التجميل والعديد من المنتجات الاستهلاكية الاخرى .

واشار الى ان المهرجان الذي يقام على ارض المعارض للمرة الاولى يأتي وسط ترقبات دولية وظروف اقتصادية تمر بها المنطقة في اعقاب التغيرات السياسية التي عصفت بها في الفترة الاخيرة .

واكد ان السوق الكويتي يظل من اقوى الاسواق في المنطقة رغم حال الركود الاقتصادي العالمي وذلك لطبيعة مجتمعه والقوة الشرائية العالمية للدينار وازدياد نشاط الحركة الاقتصادية سواء في سوق الاوراق المالية / البورصة / او في قطاع العقار مما يدفع الاداء الاقتصادي بصفة عامة نحو التحسن والنمو وبالتالي الى زيادة الدخل القومي .

بتكلفة ٨٠٠ مليون دولار

إنشاء مشروع كفاك لانتاج الميثانول بقطر

الدوحة / سبأ

اعلنت شركة صناعات قطر امس أنه تم اقرار دراسة الجدوى الاقتصادية لانشاء مشروع /كفاك ٢/ الذي تملكه الشركة مع شركاء اخرين بتكلفة اجمالية تصل الى ٨٠٠ مليون دولار ٠

ومن المتوقع أن تقوم الاطراف المشاركة في المشروع بالتوقيع على اتفاقية الشراكة خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٥م ٠

وتملك صناعات قطر ٥٠ من المشروع ويتم تمويل ٣٠ من المشروع عن طريق المساهمين وستوفر صناعات قطر حصتها من الارباح المدورة دون الحاجة لطرح اسهم جديدة كما سيتم تمويل ٧٠ من تكلفة المشروع عن طريق قروض بنكية٠

ويتوقع بدء الانتاج الفعلي للمشروع في النصف الاول من عام ٢٠٠٨م من خلال بناء خطي أنتاج في مدينة مسيعيد الصناعية لانتاج مادتي الميثانول والامونيا وتخطط كفاك لتصبح من أكبر منتجي الميثانول في العالم ومادة أم٠ تى٠ بى٠أى في الشرق الاوسط.

وقد استطاعت / كفاك /خلال أقل من خمس سنوات الوصول الى أسواق الشرق الاقصى واوروبا وأسواق الخليج وتقوم الشركة حاليا بتطبيق خطة استراتيجية لتوسيع قاعدة مبيعات الميثانول وزيادتها في الأسواق العالمية في اطار برنامج تنويع وتوسيع الأسواق ٠ يشار الى أن الحصص في المشروع الجديد ستكون ٥٠ لصناعات قطر و٢٠ لشركة أوبيك نثرلوندزأنتلز و١٥ لشركة انترناشيول أوكتين و١٥ لشركة انفستمنت كوربوريشن .

مليارا جنيه قيمة سندات المصرية للاتصالات

■.. القاهرة (رويترز)

قررت الشركة المصرية للاتصالات المملوكة للدولة طرح سندات خمسية بقيمة ملياري جنيه مصري (٣٢١ مليون دولار) في أكبر اصدار على الاطلاق لسندات شركات مقومة بالجنيه المصري.

وذكر اعلان نشرته الشركة في صحف امس الاحد بمناسبة الاصدار أن السندات ستطرح بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ جنيه للسند الواحد وستصدر على شريحتين متساويتين.

وتحمل الشريحة الاولى فائدة ثابتة قدرها ١٠,٩٥ بالمئة بينما ستكون الشريحة الثانية بعائد سنوي متغير يزيد ٠,٧ بالمئة فوق سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري. ويدفع العائد السنوي كل ثلاثة شهور.

ومديرو الاصدار هم بنك القاهرة وبنك الاسكندرية والبنك العربي الافريقي الدولي وسيتي جروب. وقال علي سلامة المدير المالي للشركة المصرية للاتصالات إن حصيلة الاصدار ستستخدم في اغراض الاستثمار والهيكلة المالية. وكانت المصرية للاتصالات تنوي اصلا بيع السندات في اكتوبر ولكنها أجلت الاصدار الى ديسمبر للحصول على فائدة افضل.

افتتاح ورشة العمل لشركاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال التمويل الأصغر

■،، الثورة/..

بدأت أمس بصنعاء ورشة العمل لشركاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال التمويل الأصغر ويشارك في الورشة التي تنظمها وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالصندوق «٤١» مشاركاً ومشاركة يمثلون المؤسسات والجمعيات والشركات والبرامج العاملة في مجال التمويل الأصغر والداعمة لها التي يمولها ويدعمها الصندوق..

وتهدف الورشة التي تستمر ثلاثة أيام إلى مناقشة أداء البرامج خلال العام ومقارنتها بالخطة والتطرق إلى الاشكاليات والمقترحات اللازمة لمعالجتها واستعراض الإطار العام لنظم الموارد البشرية لبرامج التمويل الأصغر..

وأوضح الأخ قيس الارياني رئيس وحدة تنمية المنشآت الصغيرة بالصندوق أنه سيتم استعراض الصعوبات التي تواجه تلك البرامج وما يمكن أن يقوم به الصندوق لتحسين الأداء فيها.. مضيفاً أن دور الصندوق تجاه تلك البرامج تمويلي وتدريبي..

مؤكداً أن تلك البرامج قد حققت تطوراً كبيراً في أقل من سنة حيث كان عدد المقترضين في كافة البرامج بداية السنة ٧ آلاف مقترض والآن وصل العدد إلى ١٧ ألف مقترض نشط.

مشيراً إلى أنه سيتم في الورشة التركيز على الخطة الاستراتيجية لكل برنامج وكيفية قيام كل برنامج بأعداد خطة استراتيجية مناسبة تتطور وتوسع لخدمة أكبر عدد من الناس.. حيث لم تعد البرامج تعتمد اعتماداً كلياً على الصندوق الاجتماعي وأصبحت تقوم بعملية التخطيط والتدريب.

آليات لتطوير عمل المؤسسات الحكومية في أبين

أبين/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي بمحافظة أبين في اجتماعه أمس برئاسة المهندس فريد احمد مجور محافظ المحافظة وبحضور الأخ ناصر عبدالله الفضلي الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة عدداً من المواضيع والتقارير المتعلقة بنشاط المكاتب.

واستعرض الاجتماع عددا من التقارير المتعلقة بنشاط مركز التدريب وأبحاث الملاريا ونشاط مكتب الأوقاف٠

وأكد الأخ المحافظ على أهمية الارتقاء بنشاط المركز الوطني لأبحاث الملاريا خصوصا فيما يتعلق بتوفير الامكانيات الضرورية لتنظيم واستمرار الدورات التدريبية والتي يشارك فيها العديد من المتدربين على مستوى الجمهورية ٠

كما أكد الاجتماع على ضرورة تفعيل عمل مكتب الأوقاف والارشاد على مستوى المديريات ورفع رواتب القائمين على المساجد وانتهاج الوسطية والاعتدال في الخطاب الديني ورفض كل أساليب التطرف بمختلف صورها٠

وخرج الاجتماع بعدد من المعالجات الهادفة تعزيز وتطوير عمل المؤسسات والدوائر الحكومية نحو الأفضل٠

استعراض نتائج النزول الميداني لفريق البنك الدولي الى محافظة لحج

لحج/ سبأ /

استعرض اللقاء الموسع الذي عقد امس بمحافظة لحج نتائج النزول الميداني لفريق البنك الدولي التابع للمشروع في مديريات المحافظة المختارة الذي احتوى على مجالات المشروع والدعم الذي سيوفره المشروع والممتلكات العامة والخاصة للزراعة المطرية والانتاج الحيواني ،وناقش اللقاء الذي ترأسة الأخ علي حيدرة ماطر الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة وضم الأخوة رؤساء المجالس المحلية والهيئات الادارية لمديريات القبيطة وطور الباحة والمضاربة ورأس العارة وفريق البنك الدولي التابع لمشروع تطوير الزراعة المطرية والثروة الحيوانية برئاسة الأخ أسماعيل الشريف رئيس الفريق مدى استيعاب المشروع والخروج ببرنامج عمل يهدف لتحسين مستوى معيشة السكان في المديريات المختارة وتحسين انتاج التمور ورفع كفاءة الموارد الزراعية وتحسين سلالات الأغنام ٠

كما بحث اللقاء أمكانية اقامة منشآت حصاد لمياه الشرب للحيوانات في مناطق المراعي وتوفير وزيادة الخدمات البيطرية والاهتمام بالمراعي الطبيعية وتطويرها.

حضر اللقاء المهندس علي محسن المنتصر ميرعام مكتب الزراعة بالمحافظة .